مجلة الدراسات التربوية والعلمية - كلية التربية - الجامعة العراقية
العدد الثالث والعشرون - المجلد الرابع - علوم القرآن و اللغة العربية - آذار 2024م
doi.org/10.52866/esj.2023.04.23.23

اعتراضات ابن العلج
على الحدود النّحوية في كتابه البسيط

د. زياد إبراهيم طه الحياني
التدريسي في كلية الإمام الأعظم الجامعة

مستخلص:

يُعنى هذا البحث الموسوم (اعتراضات ابن العلج على الحدود النحوية في كتابه البسيط) بدارسة الحدود النحوية التي اعترض عليها ابن العلج في كتابه البسيط (باب التوابع)، إذ وجدنا له اهتمامًا كبيرًا بالحدود النّحوية ، فنراه يورد للمصطلح الواحد أكثر من حدٍّ، يرتضي بعضها، ويعترض بعضها الآخر، ويذكر علة اعتراضه عليها، فجعلتُ الحدود التي لم يرتضِها ميدان الدراسة، فاعتمدت في البحث على المنهج الاستقرائي في جمع الحدود المعترض عليها وعلى المنهج التحليلي في عرضها وتحريرها وعلى المنهج النقدي في انتقاء وترجيح الأنسب منها، فذكرت الحدَّ الذي اعترض عليه ابن العلج وعلة اعتراضه، ثم حررت الاعتراض، وبعدها ناقشت الاعتراض، وفي الختام ذكرت الحدَّ الذي رسمه واختاره للمصطلح، والحدود الأُخرى التي ارتضاها.

وخلص البحث إلى أن ابن العلج يظهر في تعامله مع الحدود النحوية تأثره بالمنهج المنطقي، وفكرة البحث عن الحدِّ «الجامع المانع» ، ولعل هذه السّمة هي التي كانت غالبة في عصره، وكذلك تبرز في منهجه صلابة الاجتهاد، وسعة الاطلاع، والقدرة على الاعتراض، وإيراد الحجج والعلل التي تنصر الوجهة التي ينحو نحوها والرأي الذي يختاره.

IBN AL-ALJ'S OBJECTIONS
TO GRAMMATICAL LIMITS IN HIS BOOK AL-BASIT

DR.. ZIYAD IBRAHIM TAHA AL-HAYANI
TEACHING AT AL-IMAM AL-ADHAM UNIVERSITY COLLEGE

Abstract

This research, titled (Ibn al-Alj's objections to grammatical limits in his book al-Basit), is concerned with studying the grammatical limits that Ibn al-Alj objected to in his simple book (Chapter on Successors). We find that Ibn al-Alj paid great attention to grammatical limits, so we see him giving more than one limit to the term, so he mentions Limitations from some grammarians that he objects to, and he mentions the reason for his objection to them. So I mentioned the limits that the field of study did not accept, so I adopted in the research the approved scientific method, so I mentioned the limit that Ibn Al-Alj objected to and the reason for his objection, then I wrote the objection, and after that I discussed the objection, and in conclusion I mentioned the limit that He drew and chose the term and other boundaries that he agreed upon.

The research concluded that Ibn Al-Alj shows in his dealings with grammatical terms that he was influenced by the logical approach, and the idea of searching for the "all-encompassing" limit, and perhaps this characteristic is the one that was prevalent in his time, and also the solidity of diligence, breadth of erudition, ability to object, and narrating The arguments and reasons that support the facade he leans towards and the opinion he chooses.

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل الكتاب على عبده ونبيه صلى الله عليه وسلم ؛ ليكون حجة وبرهانًا، فأبدع نظمه وأحسن لفظه بآيات معجزات فصلت تفصيلاً، أحمده تعالى حمدا أدخره ليوم كان شرُه مستطيرًا ، وصلى اللّهم عليه وعلى اله و أصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد :

فلا شكَ أنَّ علم النحو من العلوم التي حافظت على أسس العربية، خاصة بعد فساد اللّسان العربي واختلاط الألسن، فنجد العلماء قد اهتموا بهذا العلم ومدى تطوره من ناحيتي الجمع والتنظير، ومن هنا تعددت المناهج واختلفت الآراء التي نوعت هذا الدرس وأعطته المرونة ما يجعل هذا الرأي مرضيا عند بعض وممنوعًا عند البعض الآخر، ولقد اهتم النحاة المتقدمون بفكرة الحدود النحوية التي تعدُّ ميدانًا من ميادين هذا العلم، الذي عمد فيه النحاة إلى إبراز مكانة الحد النحوي المتميزة، وجعله علمًا قائمًا بذاته، وكان نتاج جمعٍ من الكتب النحوية التي لم تقف على حدودٍ معلومة ومكتوبة، بل تعدى ذلك إلى التأثر بالرؤى الفلسفية والمنطقية التي ظهرت في الحدود النّحوية منتصف القرن الثالث الهجري.

ولأهمية الحدود في العلوم؛ ولأنها تمثل الخلاصات الموجزة للأبواب النحوية، وقد ظهرت مع بداية الدرس النحوي؛ لأنَّ التعريف بالشيء من أهداف هذا الدرس، ما جعلني الخوض في هذا العلم الكبير.

ومن المؤلفات التي اهتمت واعتنت بالحدود النحوية كتاب البسيط في النحو لابن العلج الأندلسي، فنجد ابن العلج يورد للمصطلح الواحد أكثر من حدٍّ، فيرتضي بعضها ويعترض على بعض آخر.

ومن تمام نعمة الله عليَّ وتوفيقه وتيسيره أنْ سهّل لي موضوعًا في الحدود النحوية، واسمه(اعتراضات ابن العلج على الحدود النّحوية في كتابه البسيط)، فقد استقصيت الحدود التي اعترض عليها ابن العلج في مجمل كتابه المطبوع .

ومن هنا وضعت رحالي لرسم خطة منهجية تناسب عنوان الموضوع وتلم أركانه، فاشتمل البحث على مقدمة ومبحثين:

المبحث الأول: التعريف بمفردات العنوان ويتضمن ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم الاعتراض.

المطلب الثاني: مفهوم الحدود ومراحله.

المطلب الثاني: التعريف بالمؤلف وكتابه.

المبحث الثاني: اعتراضات ابن العلج على الحدود النحوية، ويتضمن أربعة مطالب:

المطلب الأول: الاعتراض على حدِّ النعت.

المطلب الثاني: الاعتراض على حدِّ التوكيد.

المطلب الثالث: الاعتراض على حدِّ البدل.

المطلب الرابع: الاعتراض على حدِّ عطف النسق.

ثم ألحقت المبحثين بخاتمة موجزة لخصت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها، ثم تلوتها بذكر المصادر والمراجع التي رجعت إليها في بحثي والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل .

المبحث الأول

التعريف بمفردات العنوان

المطلب الأول : مفهوم الاعتراض

الاعتراضُ لغةً: هو المَنْعُ، والأصل فيهِ أنّ الطريق المسلوك إذا اعترض فيه بناء أو غيرُه كالجِذْع أو الجَبَل، مَنَعَ السَّابِلَةَ من سلوكه، فوُضِع الاعتراض موضع المَنْع لهذا المعنى، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلاَ تَجْعَلُوا اللهَ عُرْضَةً﴾[1]، أي: لا تعترضوا باليمين، ومعناه: لا تجعلوا الحِلْفَ بالله مُعْتَرِضاً مانعاً لكم[2].

ويُقال: اعْتَرَضَ الجُنْدُ على قائدهم، أي: عَرَضَهُم واحِداً واحداً لينظر مَن غابَ منهم ممّن حضر. واعترض الشخصُ على الدابة، إذا كانَ وقت العرض راكباً. واعترض فلانٌ فلاناً، أي: وَقَعَ فيه يشتمُهُ ويؤذيه. واعترض الشيء دونَ الشيء، أي: حالَ دونه. واعترض الشهر، أي: ابتدأه من غيرِ أوّله[3].

والاعتراض في علم النحو: أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنىً بجملة لا محلّ لها من الإعراب[4].

وأما الاعتراض في المصطلح: فنجد الدراسات اللغوية تزخر قديما وحديثا بلفظ الاعتراض، فمصطلح الاعتراض واسع الميدان تتباين فيه الأقوال حسب مجالات استعماله. قال الزركشي: «اعلم أن كل ما يورده المعترض على كلام المستدل يسمى اعتراضا لأنه اعترض لكلامه ومنعه من الجريان. قال صاحب خلاصة المآخذ: الاعتراض عبارة عن معنى لازمه هدم قاعدة المستدل»[5].

وقيل: هو «مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصوده بما باينه أو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده»[6].

وعلى هذا فإن الاعتراض النحوي يُعدُّ عملًا علميًا رصينًا، يقوم على مقابلة الأدلة، ولا يهدف إلى التتبع المقصود للأخطاء، بل يهدف إلى بيان المعنى و على وجه الصواب الحقيقي.

المطلب الثاني : مفهومُ الحدِّ ومراحلُه

أولًا: مفهوم الحدِّ لغة واصطلاحًا:

الحدُّ لغة: قال الخليل (170هـ) في بيان معنى الحدِّ: «الفَصلُ ما بينَ كُلِّ شيئين حَدٌّ بينهما. ومُنْتَهَى كُلِّ شيءٍ حدُّه. وحُدُودُ الله: هي الأشياء التي بيَّنَها وأَمَر أنْ لا يُتَعَدَّى فيها[7].

وقال ابن فارس (ت: 395هـ) في الحدِّ: الحاء والدال أصلان: الأول المنع، والثاني طرف الشيء. فالحدُّ: الحاجز بين الشيئين، ويقال للبواب حداد، لمنعه الناس من الدخول، وسمي الحديد حديدا لامتناعه وصلابته وشدته[8].

إذن يمكن التوصل إلى مفهوم الحد عند أهل اللغة بأنه: إعلام عن حدود شيء بذكر خواصه التي تميزه عن غيره.

---

(1) سورة البقرة، من الآية : (224).
(2) ينظر: الصحاح، للجوهري، (عرض): (3/ 1084)، لسان العرب، لابن منظور، (عرض): (9/ 40-41)، تاج العروس، للزبيدي، (عرض): (18/ 408).
(3) ينظر: الصحاح، للجوهري، (عرض) : (3/ 1082-1085)، لسان العرب، لابن منظور، (عرض)، (9/ 28-48) ، تاج العروس، للزبيدي، (عرض): (18/ 416-417)
(4) ينظر: التعريفات، للجرجاني: (20)، الكليّات، للكفوي: (1/230).
(5) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي: (4/ 231).
(6) الكافية في الجدل، للجويني: (67).
(7) العين، للخليل: (3/ 19).
(8) مقاييس اللغة، لابن فارس: (2/ 4-3).

أما الحدُّ اصطلاحًا: فقد ذكر النحويون عدة تعريفات للحدِّ منها:

قال الزجاج (ت: 340هـ) في تعريف الحدِّ: «هو الدال على حقيقة الشيء»[1].

وقال العكبري (ت:616هـ) : «اللفظ الدال على كمال ماهية الشيء، وَهَذَا حد صَحِيح؛ لِأَن الْحَد هُوَ الكاشف عَن حَقِيقَة الْمَحْدُود» [2].

وقال الفاكهاني (ت: 972هـ): "ما يميز الشيء عن ما عداه، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعًا مانعًا"[3].

والحدُّ عند الأصوليين: ما يميز الشيء عما عداه[4].

أما الحدُّ عند المناطقة: قال ارسطو (ت: 322ق. م) في الحدِّ: «هو القول الدال على ماهية الأمر»[5]. وقال الغزالي (ت: 505هـ): «بأنه القول الجامع المانع»[6].

وقال الآمدي (ت: 631هـ): «هو عبارة عما يقع تميزا للشيء عن غيره (بذاتياته) كحدِّ الإنسان بأنه حيوان ناطق»[7].

يجتمع النّحاة والمناطقة والأصوليون في حدِّ الحدِّ، فهو عندهم ما ميّز الشيء، ويفصله عن أقرب الأشياء إليه، ويمنع من مخالطة غيره له.

ثانيًا: مراحل الحدِّ:

يمكن إرجاع المراحل التي تدرجت فيها الحدود النحوية إلى أربع:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة النشأة: تميزت هذه المرحلة بترك كثير من المصطلحات النحوية بلا حدود، وذكر حدود قليلة تعتمد غالبا على الوصف والمثال، ويمثل هذه المرحلة الخليل، وسيبويه.

المرحلة الثانية: مرحلة التأثر بالأصول: تتميز هذه المرحلة بإجاد حدٍّ لكلِّ مصطلح دون الالتزام بطريقة معينة، تارة يكون بالوصف وتارة يكون بالمثال، ويمثل هذه المرحلة المبرد (ت: 285هـ).

المرحلة الثالثة: التأثر بالمنطق: وذلك باتباع المنهج المنطقي في الحدود لتحقيق الغاية المنطقية منها، فلا بدَّ من تصوير المحدود وتعريف حقيقته عن طريق إيراد الجنس ثم الفصول، ويمثل هذه المرحلة علي بن عيسى الرماني (ت: 384هـ).

المرحلة الرابعة: المنطقية المحضة: وتمتاز هذه الفترة بتطبيق الطريقة المنطقية في الحدود، وردّ من خالفها، وتبرز هذه الفترة بمناقشة حدود السابقين، وردها بعد خضوعها للمنهج المنطقي، ويمثل هذه المرحلة ابن عصفور (ت: 663هـ)، وابن العلج مصنف كتاب البسيط في النحو الذي هو ميدان الدراسة.

وهذه المراحل لا يمكن تحديد فترتها لتداخلها، فنجد ابن كيسان(ت: 299هـ) يمكن تصنيفه في أول المرحلة الثالثة، والجرجاني (ت: 471هـ) يمكن تصنيفه من أهل المرحلة الثانية، والزمخشري (ت: 538هـ) يمكن تصنيفه من أهل المرحلة الرابعة، وابن مالك (ت: 672هـ) يمكن عدَّه من أهل المرحلة الثالثة[8].

---

(1) الإيضاح في علل النحو، للزجاجي: (46).
(2) مسائل خلافية في النحو، للعكبري: (46).
(3) شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهاني: (49).
(4) جمع الجوامع، للسبكي: (1/134).
(5) منطق أرسطو، للبدوي: (716).
(6) معاير العلم في فن المنطق، لأبي حامد الغزالي: (281).
(7) المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، للآمدي : (320).
(8) ينظر: شرح الحدود النحوية، للفاكهي، مقدمة المحقق: (18-19).

المطلب الثالث : التعريف بالمؤلف وكتابه

أولًا: التعريف بالمؤلف:

1- اسمه:

لم تذكر كتب التراجم شيئًا عن شخصية ابن العلج سوى ما ذكره أبو حيان الأندلسي-رحمه الله- (ت:745هـ) في كتابه البحر المحيط، حيث قال: «وقال بعض أصحابنا، وهو الإمام العالم ضياء الدين أبو عبد الله محمد بن عليّ الأشبيلي، ويعرف بابن العلج» [1]. وهو من أقران ابن عصفور، وأصحاب أبي حيان[2].

2- نسبه:

وُصِفَ ابنُ العلج بالإشبيلي والمغربي، أما الإشبيلي فهو نسبة إلى إشبيلية في الأندلس، وهي المدينة التي نشأ فيها، أما المغربي فقد جاء في أول نسخة من هذا المخطوط، والوصف بالمغربي يرجع إلى الجهة التي قدم منها، ويطلق هذا الوصف على كل من جاء من الغرب الإسلامي، غرب إفريقية والأندلس[3].

3- وفاته:

لم يذكر أحدٌ شيئًا عن وفاة ابن العلج، إلا خبراً مهمّا ينصّ على أن صاحب البسيط كان من تلاميذ الأستاذ أبي عليّ الشلوبين (ت: 645 هـ) . قال ابن مكتوم (ت: 749 هـ) : «وقد تخرج بالأستاذ أبي عليّ الشلوبين رحمه الله، ومهر بين يديه نحو أربعين رجلاً كأبي الحسن بن عصفور (ت: 669 هـ)، وأبي الحسن بن أبي الربيع (ت: 688 هـ)، وأبي عبد الله بن العلج، وأبي الحسن بن الضَّائع (ت: 680 هـ)... وغيرهم. وكلّهم أئمة كبار مصنفون في علم العربية وغيره، قد طبقوا بعلمه الآفاق، وملأوا بفوائده وفرائده الأوراق»[4].

فهذا النصّ إشارة واضحة إلى أن ابن العلْج كان من طبقة ابن عصفور، وغيره من تلامذة الأستاذ أبي عليّ الشلوبين.

ثانيًا: التعريف بالكتاب ومنهجه في الحدود:

1. التعريف بالكتاب:

نجد أن كتاب البسيط لابن العلج اسمٌ ملأ المؤلفات النحوية ولا سيما ما ألف بعد القرن السابع، حيث عوَّل عليه «أبو حيان الأندلسي» في كتابه (ارتشاف الضرب) ونقل عنه كثيرًا، وذكره في أكثر من مئة موضع[5]، واحتفى به «ابن عقيل» (ت: 769 هـ) في كتابه «المساعد شرح تسهيل الفوائد»، وذكره في أكثر من سبعين موضعًا[6]، وعوّل عليه «السيوطي»(ت:911هـ) في كتبه «همع الهوامع» و«الاتقان في علوم القرآن» و«الأشباه والنظائر» الذي قلما تخلو صفحة من صفحاته من ذكر «ابن العلج» وكتابه «البسيط»[7]، وكذلك عوّل عليه الأزهري في «شرح التصريح» (ت: 905هـ)[8]، وغيرها.

(1) البحر المحيط في التفسير، لأبي حيان: (8/ 47).
(2) ينظر: البسيط في النحو، لابن العلج: (1/ 9).
(3) ينظر: البسيط في النحو: 2ب. و الكشف عن صاحب البسيط في النحو، حسن موسى الشاعر: (150).
(4) ينظر: الكشف عن صاحب البسيط في النحو، لحسن موسى الشاعر: (150).
(5) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، كما في: (2/ 493)، و(555/ 2) ومواضع أخرى.
(6) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، لابن مالك: كما في: (1/ 227)، (2/ 107)، و(55/ 3) ومواضع أخرى.
(7) ينظر: الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي: (2/ 184). والأشباه والنظائر، للسيوطي: (1/ 36). و همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي: (1/ 174).
(8) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، للأزهري: (2/ 239)

وتَشْهَدُ البقايا المتناثرة في بطون كتب النحو من كتاب «البسيط» لابن العلج بالقدم الراسخة في علم العربية، وتشهدُ له بالإحاطة وطول التقصيّ وتتبع المسائل النحوية في مظانّها بحيث جاء الكتابُ عَرْضًا مُفَصَّلًا لأبواب النحو كافةً مع عناية واضحة بالخلاف والتعليل النحويين، يعرضها «ابن العلج» عَرْضًا مستقصيًا، وَيَتَخَلَّلُ الكتاب آثارٌ شرعية، واهتمام باللغات المختلفة. وَيَغْلب على الكتاب طابع النقل عن النحاة من بصريين وكوفيين وغيرهم[1].

ومع هذه الشهرة وهذه الأهمية للكتاب، فإنه لم يصلنا كاملًا، الذي وصل إلينا مجلدٌ واحدٌ، ظهر أنه جزء منه من عدة أجزاء، يتضمن هذا الجزء الحديث عن التوابع كلها، وعن ثلاثة أبواب من التصريف، هي: باب جمع التكسير، وباب التصغير، وباب النسب، وتمثل الأبواب الرابع والخامس والسادس، وتجاوزت أوراقه مائة وثمانين ورقة، وهذا يعني أنه ليس آخر الكتاب، وجاء في آخره إشارة إلى أنه يتلوه جزء آخر، وكذلك مما يدُّل أنه ليس آخر الكتاب، فليست التوابع أول أبواب النحو، وليس الحديث عن النسب آخر الحديث عن أبواب التصريف، فهذا المجلد ليس الأول ولا الأخير[2].

2. منهجه في الحدود:

من خلال المجلد الذي وصل إلينا نجد أن ابن العلج قد اهتم بالمصطلحات النحوية اهتماما كبيرًا، واعتنى بها، حيث نجده تارة يورد للمصطلح الواحد أكثر من حدٍّ، فنجده يذكرُ الحدَّ الذي وضعه للمصطلح، ثم يذكر حدودًا أُخرى ارتضاها نقلا عن أهل الصنعة، ثم يذكر الحدود التي لم يرتضِها ويعترض عليها، ويبين علة اعتراضه عليها، ومن الأمثلة على ذلك قوله في حدِّ النعت: ورسمه أنه: التابع الذي شأنه أن يكون كذلك، أو ما تأويله من الجُمل، الدالّ من متبوعه على معنى مقرر فيه، أو مُقدّرٍ، أو متوهم، المذكور على جهة التمام لمتبوعه[3].

ثم أورد حدّاً ثانيًا ارتضاه في النعت حيث قال: قال بعضُهم: النعت: تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقًا، وزاد بعضهم بدل المطلق: « على جهة الاعتماد على الأول.

ثم أورد حدّاً ثالثًا: فقال: «وقيل: النّعت: صفةُ الاسم تصفه فيه أو في سببه».

فاعترض هذا الحدِّ بقوله: "وهو فاسدٌ؛ لأنّ الوصفَ مرادفٌ للنعت، ويدخل فيه الحال»[4].

وأورد حدّاً رابعًا للنعت فقال: وقيل: هو حمل اسم، أو ما في تأويله على اسم، أو ما في تأويله على جهة تخصيص للنكرة، أو إزالة إلتباس في المعرفة، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو تأكيد.

واعترض عليه بقوله: « وهذا ليس بحد، بل تعرض لذكر فوائده -وهي غايات- وهي جارية على النعت»[5].

فنجد ابن العلج قد سار على ذلك في مادة المجلد الذي وصل إلينا، نجده مبينًا ما يدخل تحت الحدِّ وما يخرج عنه، فالأصل في الحدِّ أن يكون جامعًا مانعًا، جامعًا لجميع أنواع المحدود وصفاته، مانعًا من أن يدخل غيره معه فيه، فتكون أجزاء الحد فصلا فيه.

(1) ينظر: البسيط في النحو، لابن العلج، مقدمة المحقق: (2/11).

(2) ينظر: المصدر نفسه ، مقدمة المحقق: (1/6).

(3) المصدر السابق، مقدمة المحقق: (33).

(4) البسيط في النحو، لابن العلج، مقدمة المحقق: (1/35).

(5) ينظر: المصدر نفسه، مقدمة المحقق: (1/36).

المبحث الثاني

اعتراضات ابن العلج على الحدود النحوية

المطلب الأول : الاعتراض على حدِّ النعت

نصُّ الاعتراضِ:

في بيان ما قيل في حدِّ النّعت: قال ابن العلج: «وقيل: النّعت: صفةُ الاسم تصفه فيه أو في سببه، وهو فاسدٌ؛ لأنّ الوصفَ مرادفٌ للنعت، ويدخل فيه الحال»[1].

تحرير الاعتراض:

الحدُّ الذي اعترض عليه ابن العلج قريبٌ من الحدِّ الذي نصَّ عليه ابن الرّبيعِ حيث قال: « هو الاسمُ الجاري على ما قبله، لإفادةِ وصفٍ فيه، أو فيما هو سببه[2].

وقال في الملخص: « فإن أفاد وصفًا فيه كان نعتًا حقيقيًا... فإن أفاد وصفا فيما هو من سببه كان نعتا سببيا» [3].

نقل ابن العلج عن بعض النحويين حدًّاً للنعت، فقال: «صفةُ الاسم تصفه فيه أو في سببه». وقد وصف هذا الحدِّ بالفاسد معللًا هذا الوصف بعلتين:

العلة الأولى: (أن الوصف مرادف للنعت)، أي: أن الصفة والنعت تدلان على معنىً واحدٍ، وهذا من تعريف الشيء بمرادفه، وهذا التعريف لا يجوزه كثير من أهل الصنعة.

العلة الثانية: (يدخل فيه الحال)، أي، لفظ الصفة يصدق على النعت، والحال، والخبر.

مناقشة الاعتراض:

سبق وأن أشرنا إلى أنَّ ابن العلج اعترض على حدِّ النعت « صفةُ الاسم تصفه فيه أو في سببه» ووصفه بالفساد.

والترادف في عرف النحاة : هو توالي الألفاظ المفردة الدالة على شيءٍ واحدٍ باعتبارٍ واحدٍ[4].

فقد استعمل النّحاةُ مصطلحَ الصّفةِ والنّعتِ والوصف للدلالة على معنى واحد تقريبا، وقد جاء في القاموس المحيط ما يدل على ترادف هذه المصطلحات حيث قال: «وصَفَهُ يَصِفُه وصْفاً وصِفَةً: نَعَتَه، فاتَّصَفَ... والصِّفةُ: كالعِلْمِ والسَّوادِ، وأما النحاةُ فإنما يُريدون بها النَّعْتَ[5].

فنجد بعض النحاة لا يفرقون بين المصطلحين، أي: النعت والصفة فقط بالتسمية، فالبصريون يسمونه صفة ؛ والكوفيون يسمونه نعتًا[6].

وذهب آخرون إلى أن بين النعت والصفة فرقًا؛ فالنعت يكون بالحلية الثابتة، كالطويل والقصير، والصفة تكون بالفعل كالضارب والخارج، ويدخل في هذا الحال وغيرها[7].

وعدَّ بعض المناطقة أن اللّفظَ المرادف للّفظ هو أحدُ الطرق لإيضاح المعرف، والذي يقصد به: تبديل لفظ بآخر مرادف له، يكون أشهر منه عند السامع كتعريف الغَضَنْفَر بأنه الأسد وتعريف الفرقان بأنه قرآن[8].

ويرى البعض الآخر أن التعريف باللّفظ المرادف

(1) البسيط في النحو، لابن العلج: (35).
(2) ينظر: البسيط في شرح الزجاجي، لابن ربيع: (1/297).
(3) الملخص في ضبط قوانين العربية، لابن ربيع: (549).
(4) التعريفات، للجرجاني: (77) ، والتوقيفات على مهمات التعاريف، للمناوي: (169).
(5) القاموس المحيط، للفيروز أبادي، مادة (نعت): (162).
(6) ينظر: الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان: (35).
(7) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، لعلي الشوملي: (1/745). وشرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، لابن هشام: (2/217-218).
(8) ينظر: شرح البناني على السلم: (104).

ليس من التعريف أصلا؛ لأن كلاَ اللّفظين لم يدّل إلا على ما يدل عليه الآخر، فهو مسمى واحد، وليس هناك معنيين يلزم من تصور أحدهما تصور الآخر؛ بحيث ينتقل الذهن من تصور الأول وحضوره في الذهن إلى إدراك الآخر وتصوره بعد أن كان مجهولا.

لهذا يوجه المناطقة عنايتهم واهتماماتهم إلى اللفظ الذي يشرح ماهية المعرف، أو يشرح بعض صفاته التي تميزه عن غيره[1].

والذي يبدو أن اعتراض ابن العلج على هذا الحد صحيح، وذلك لأنه من باب تعريف الشيء بمرادفه، والتعريف بالمرادف عُدَّ عند المناطقة من الحدِّ غير المنطقي (غير الحقيقي).

فالحدُّ المنطقي الحقيقي عندهم ما اتصف بالجمع والمنع، وذكر الجنس والفصل، ومطابقة المحدود. وغياب هذه الخصائص ينفي عن الحد منطقيته، ويلبسه بمشكلات تتعلق بدقة دلالتِه على المفهوم[2].

أما قوله: (يدخل فيه الحال)، وذلك لأن الحالَ والخبرَ يدخل فيه كونه صفةً، ومن شروط التعريف باللفظ أن يكون مانعًا، ومعنى المانع: أن يمنع التعريف كل الأشياء التي لا تنتمي للمعرَّف من الدخول في التعريف[3].

الاعتراض الثاني:

نصُّ الاعتراض: في بيان ما قيل في حدِّ النعت أيضًا: قال ابن العلج: « وقيل: هو حمل اسم، أو ما في تأويله على اسم، أو ما في تأويله على جهة تخصيص للنكرة، أو إزالة إلتباس في المعرفة، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو تأكيد. وهذا ليس بحد، بل تعرض لذكر فوائده- وهي غايات- وهي جارية على النعت»[4].

تحرير الاعتراض:

الحدُّ الذي اعترض عليه ابن العلج قريبٌ من الحدِّ الذي نصَّ عليه ابن عصفور(ت:669ه) للنعت حيث قال: « النعت عند النحويين عبارة عن اسم أو ما هو تقدير اسم، يتبع ما قبله لتخصيص نكرة، أو لإزالة اشتراك عارض في معرفة أو مدح أو ذم أو ترحم أو تأكيد، مما يدلّ على حليته أو نسبه أو فعله أو خاصةٍ من خواصهِ[5].

وقد نقل ابن العلج عن بعض النحويين حدَّ النعت بأنه: هو حمل اسم... على جهة تخصيص للنكرة، أو إزالة إلتباس في المعرفة، أو مدح، أو ذم، أو ترحم، أو تأكيد. وقد وصف هذا الحدِّ بأنه ليس حدّاً معللًا هذا الوصف بعلة، وهي: أنه تعرض لذكر فوائد النعت لا حدّه، بدليل قوله: وهذا ليس بحدٍّ[6]؛ لأن التخصيص وإزالة اللبس والمدح والذم والترحم هي من فوائد وأغراض النعت لا حدّه كما بينها علماء اللغة[7].

مناقشة الاعتراض:

نرى بعض النحويين المتقدمين قد اعتادوا في صناعة المتون أن يتجوزوا في تعريف بعض المصطلحات النحوية، يعرفوها بالرسم أو العرض العام أو الخاص، وقد يكتفون بالشاهد والمثال، أو التقسيم أو بذكر فوائد المصطلح، أو أي نمط من أنماط الحدِّ غير الحقيقي لإيضاح المعنى كما هو شأن

(1) ينظر: المنطق التطبيقي، للعربي اللوه: (57)
(2) ينظر: الحدود الأنيقة، والتعريفات الدقيقة، لزين الدين زكريا: (65). وعلم المنطق المفاهيم والمصطلحات، لبخيت محمد حسن مهدي: (229-228).
(3) ينظر: مقدمة في علم المنطق، لدكتور نايف بن نهار: (71).
(4) البسيط في النحو، لابن العلج: (36).
(5) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن عصفور(193/1).
(6) البسيط في النحو، لابن العلج: (36).
(7) ينظر: شرح ابن عقيل على ألية ابن مالك: (191/3).

المدونات النحوية الأولى، مثال ذلك ما جاء في كتاب سيبويه (ت: 180هـ) عن النعت: « فأما النعت الذي جرى على المنعوت، فقولك: مررت برجلٍ ظريفٍ قبلُ، فصار النعت مجرورًا مثل المنعوت؛ لأنهما كالاسم الواحد[1]. فهذا تعريف تمثيلي.

ويعرف المبرد (ت:285هـ) النعت بالمثال أيضا فيقول: فأما النعت، فمثل: الطويل والقصير، والصغير، والعاقل، والأحمق [2].

وكذلك يُعرف سيبويه الكَلِمَ: بأنه «اسمٌ، وفعلٌ، وحرفٌ جاء لمعنى»[3]. وهو هو الحدُّ با لتقسيم .

فتعريف الحدِّ بفوائده أو بالمثال أو التقسيم، وغير ذلك لا يعدُّه المناطقة من التعريف الحقيقي، بل من التعريف غير الحقيقي، وذلك لخلوه عن قواعدهم في الحدود، وأوجبها وأظهرها عندهم كما ذكرناها: اتصاف الحد بالجمع والمنع، وذكر الجنس والفصل، ومطابقة المحدود[4].

والذي يبدو أن ما ذهب إليه ابنُ العلج من الاعتراض على هذا الحدِّ صحيحٌ؛ لأنّه تعريفٌ للشيءِ بما هو خارج عن ماهيته وحقيقته الأصلية، والحدُّ كما عُرف: هو قول دال على ماهية الشيء وحقيقته الأصلية[5].

(1) الكتاب، لسيبويه: (1/ 421).
(2) المقتضب، للمبرد: (3/ 175).
(3) الكتاب، لسيبويه: (1/ 12).
(4) ينظر: الحدود الأنيقة، والتعريفات الدقيقة، لزين الدين زكريا: (65). وعلم المنطق المفاهيم والمصطلحات، لبخيت محمد حسن مهدي: (229-228).
(5) ينظر: معيار العلم في فن المنطق، لأبي حامد الغزالي: (267). تهذيب فن المنطق، الأبهري، لمحمد صبحي العايدي: (18).

الحدُّ المختار عند ابن العلج:

لم يُصرح ابن العلج بلفظٍ يدل على أنه اختار أو ارتضى حدّاً للمصطلحات التي ذكرها، ولكن يمكن لنا معرفة ذلك من خلال منهجه في عرضِ تعريفاتِ المصطلحاتِ، فنجده يُعرف المصطلح في مطلع التّعريفات، ثم ينقل تعريفاتٍ أخرى عن غيره من النحويين، ولم يعترضْ عليها أو عن قيدٍ من قيودها، فمعياره في اختيار الحدِّ الذي اعتمدناه واعتبرناه هو المختار عنده أنه لا يعترض عليها.

حدَّ ابن العلج النعت بقوله: «ورسمُهُ أنَّه التّابعُ الذي شأنه أن يكونَ كذلك، أو ما تأويله من الجُمل، الدّالّ من متبوعه على معنىً مقررٍ فيه، أو مُقدّرٍ، أو متوهمٍ، المذكور على جهة التمام لمتبوعِه»[6].

ومما هو مرضي عند ابن العلج في حدِّ النّعت أيضًا حدُّ ابن الحاجب حيثُ قال: «قال بعضُهم: النعت: تابع يدلّ على معنى في متبوعه مطلقًا، وزاد بعضهم بدل المطلق: «على جهة الاعتماد على الأول»[7]

المطلب الثاني : حدُّ التوكيد

نصُّ الاعتراض: في بيان ما قيل في حدِّ التَّوكيد: قال ابن العلج نقلًا عن بعضهم: التّوكيدُ تكرارٌ وإحاطةٌ، وهو فاسدٌ ؛ لأنَّه يخرج منه التّأكيد بالعين والنّفس»[8].

تحرير الاعتراض:

وهذا الحدُّ الذي وُصِف بالفاسد ذكره الجزولي (ت: 607هـ) بنصِهِ في مقدمتِه، حيث قال: التوكيد

(6) البسيط في النحو، لابن العلج: (33).
(7) الكافية، لابن الحاجب: (129). والبسيط في النحو، لابن العلج: (1/ 34).
(8) البسيط في النحو، لابن العلج: (1/ 459).

تكرير وإحاطة[1].

وقد نقل ابنُ العلجِ عن بعضِ النّحويين حدَّ التّوكيد: بأنه: تكرارٌ وإحاطةٌ، ووصفه بالفساد معللا ذلك بقوله: (لأنّه يخرج منه التأكيد بالعين والنفس)، أي: عدم دخول كل ما يندرج تحت مسماه كالتأكيد (بنفس وعين).

مناقشة الاعتراض:

إنَّ الاعتراض الذي ذكره ابن العلج تنبه له الجزولي قبله، وفسر مصطلحَ التّكرارِ حيثُ قال: «فالتّكريرُ ضربان: تكريرُ لفظٍ، وتكريرُ معنى، فتكريرُ اللّفظِ أنْ تعيدَه على نحو ما تقدم، ويتبع الاسم والفعل والحرف والجمل، وتكرير المعنى نفسه وعينه، ويتبع الاسم المعرفة مطلقا، والإحاطة يتبع الاسم المعرفة المتجزئ وللواحد المذكر منها (كله) إلى (أبتع)، وللاثنين (كلاهما وأنفسهما وأعينهما)، وللجميع بشرط العقل (كلهم) إلى (أبتعين).

وللواحدة كلها إلى بتعاء، وللاثنتين كلتاهما وأنفسهما وأعينهما وللجميع كلهن إلى بُتَع، وإن شئت كان لفظ ما تجريه على جماعة المؤنث من الإحاطة كلفظ ما تجريه على الواحدة منه، وحكم جمع المذكر غير العاقل كحكم جمع المؤنث»[2].

وأما الأُبذي (ت: 680هـ) في كتابه شرح المقدمة الجزولية فلم يُعقب على التّكرار، وكأنه ارتضى ذلك التفسير، لكنه فسر واسترسل في (الإحاطة) حيث قال: «يوهم أن الإحاطة ليست تكرارًا، وليس ذلك، فإن الإحاطة تكرار أيضًا، ألا ترى أنك إذا قلت: قام القوم كلهم، هم كل القوم، وكل القوم هم القوم، فتبين بهذا أن الإحاطة تكرار أيضا، فيقول القائل: هذا معيب من التقسيم، فإن فيه عيوب التقسيم عيب التداخل.

والجواب عنه: أن هذا الكلامَ على تقدير حذف، وكأنّه يريد: تكرار دون إحاطة وتكرار هو إحاطة، ثم اختصر هذا فقال: تكرارٌ وإحاطةٌ، وحذف دون إحاطة من الأول لدلالة الثاني عليه، وحذف تكرار هو من الثاني لذكر ما هو بمعناه في الأول»[3].

وقد سَبَقَ الجزولي ابنُ جني(ت:392هـ) في بيان التّكرار وأضربِه حيث قال: اعلم أن العرب إذا أرجات المعنى مكنته واحتاطت له، فمن ذلك التوكيد، وهو على ضربين:

أحدهما: تكرير الأول بلفظه: وهو نحو قولك: قام زيد «قام زيد» و»ضربت زيدًا ضربت» وقد قامت الصّلاة قد قامت الصّلاة...، والثاني: تكرير الأول بمعناه: وهو على ضربين: أحدهما للإحاطة والعموم، والآخر للتثبيت والتمكين، الأول: كقولنا: قام القوم كلهم، والثاني: نحو قولك: قام زيد نفسه ورأيته نفسه[4].

والذي يبدو أن التّكرارَ إذا أُطلِق في المصطلح النّحوي يُراد فيه اللّفظي والمعنوي، وبهذا تَدخل (نفس وعين) فيه، والله أعلم.

الحدُّ المختار عند ابن العلج:

والمختار عند ابن العلج في **حد التّوكيد** قوله: «: تابع يتبع على جهة التأكيد من غير أن يدلّ على معنىً في المتبوع المعتمد على متبوعه[5].

وارتضى ابن العلج كذلك حدَّ ابن الحاجب (ت: 646هـ) للتوكيد حيث قال:» تابع يقرّرُ أمر

(1) المقدمة الجزولية: (73).
(2) المصدر نفسه: (73 – 75).
(3) ينظر: شرح المقدمة الجزولي، للأُبذي: (2/ 675).
(4) الخصائص، لابن جني: (105–104/ 3).
(5) البسيط في النحو، لابن العلج: (456).

متبوعه في النسبة والشمول[1][2].

ومما هو مرضي عند ابن العلج أيضًا حدّ ابن عصفور حيثُ قال: هو» تمكين المعنى في نفس المخاطب ورفع الشكِّ عن الحديث أو المحدّث عنه، أو به»[3][4].

المطلب الثالث : الاعتراض على حدِّ البدل

نصُّ الاعتراض: في بيان ما قيل في حدِّ البدلِ، قال ابن العلج: «وقيل: هو وضع اسم مكان اسم على جهة البيان، وهذا فاسدٌ من أوجه عدة:

أحدها: أنه رسمُ الإبدالِ. **والثّاني:** ظاهره زوال الأول. **والثّالث:** يخرج عنه بدل الفعل. **والرابع:** يخرج منه التّأكيد إلا أن يجعله من البيان. **والخامس:** يخرج منه بدل الغلط. **والسادس:** يدخل فيه البدل الذي ليس تابعا[5].

تحرير الاعتراض:

نقل ابن العلج عن بعض النّحويين قوله في حدِّ البدل: بأنه: «وضع اسم مكان اسم على جهة البيان، وقد وصف ابن العلج هذا الحدَّ بالفسادِ، معللا هذا الوصف بعدةِ علل:

1. أنه رسمُ الإبدال، أي: أنَّ هذا التّعريف لا ينطبق على البدل الذي هو مصطلح نحوي.

2. ظاهره زوال الأول، أي: أن المبدل منه غير مراد وغير مقصود، وإنما متروك مهمل ، وهذا لا يصح مع البدل النحوي.

3. يخرج عنه بدل الفعل، أي: أن البدل النّحوي لا يقتصر على الاسم، إنما يشمل الفعل أيضًا، وهو لا يدخل في الحدِّ المشار إليه الموصوف بالفاسد عند ابن العلج.

4. للبدل فوائد كثيرة منها: البيان والتّأكيد، وعلى التّعريف المذكور تغيب فائدة التّأكيد؛ لذلك قال ابن العلج: يخرج منه التّأكيد.

5. مما يُرد عليه، ويصدق على الحدِّ القول بفساده أنه لا يشملُ ولا يتضمنُ بدل الغلط الذي هو من أقسام البدل.

6. الحدُّ الذي اعترض عليه ابن العلج يصدق على لفظ البدل باعتباره لفظًا معجميًا أو منطقيًا بغض النظر كونه مصطلحًا نحويًا.

مناقشة الاعتراض:

لم يرتضِ ابن العلج حدَّ البدل بأنه: «وضع اسم مكان اسم على جهة البيان» ووصفه بالفاسد، معللا ذلك بعدة علل، وهي: أن هذا حدُّ الإبدال لا البدل؛ لأن ظاهرَه زوالُ الأوّل.

فالإبدالُ في عُرف أهل اللغة مصدرٌ من الفعل أبدل، ويقصد به وضع الشيء مكان الشيء الآخر، ويكون بزوال الأول تماما[6]، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَرَدْنَا أَنْ يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا﴾[7]، قرأ أبو جعفر ونافع وأبو عمرو {يُبَدِّلَهُمَا} بفتح الباء وتشديد الدال من الفعل بدَّل، وقرأ الباقون {يُبْدِلَهُمَا} ساكنة الباء خفيفة الدال من الفعل أبدل[8].

(1) الكافية، لابن الحاجب: (135).
(2) البسيط في النحو، لابن العلج: (458).
(3) شرح الجمل ، لابن عصفور: (262/ 1). والمقرب، لابن عصفور: (238/ 1).
(4) البسيط في النحو، لابن العلج: (459).
(5) البسيط في النحو، لابن العلج: (533-532/ 1).
(6) ينظر: الفروق اللغوية، للعسكري: (313)، الكليات، للكفوي: (31).
(7) سورة الكهف، الآية: (81).
(8) ينظر: المبسوط في القراءات العشر، للنيسابوري: (281). وإتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للدمياطي: (371).

قراءة التّبديل باعتبار النّظر إلى بقاء الأصل وثبوته، وهو الوالدان ، أي: بمعنى غيَّر مِنْ غير إزالةِ العَيْنِ وتغيير حالهما من معاناة وشقاء مع ولدهما الذي قتله الخضر عليه السلام إلى سعادة وراحة مع الغلام الذي يحل محل الغلام العاق. وقراءة الإبدال تُعْنَى بالنظر إلى الولد من حيث ذهابه وقد قُتِلَ ومجيء غلام آخر مكانه زالت الذات الأولى بصفاتها وجاءت ذاتٌ أخرى بصفاتها مكان الأولى ، أي: تقتضي إزالة العين[1].

أما البدل فهو الاسم الثاني التابع للأول[2]. وذهب النحويون إلى أن البدل على نية إحلاله محل المبدل منه ، وأما المبدل منه فعلى نية السقوط والتنحية.

ولا يعنون بذلك أن المبدل منه لا فائدة فيه، وليس له غرض، بل على معنى أن البدل مستقل بنفسه وإن العامل كأنما باشر البدل[3].

جاء في (شرح السيرافي): وقول النحويين أن التقدير فيه تنحية المبدل منه ووضع البدل مكانه ليس على معنى الغائه وإزالة فائدته، بل على أن البدلَ قائمٌ بنفسِه غير مبين للمبدل منه، تبيين النعت للمنعوت، إذ لو كان على الإلغاء لكان نحو قولك (زيد رأيت أباه عمرا) في تقدير (زيد رأيت عمرا) وهذا فاسد محال[4].

وعلى الحدِّ الذي لم يرتضِه ابن العلج فإنه يصدق على الإبدال لا البدل، لأن الإبدال وضع اسم مكان اسم آخر لا البدل .

وأما قوله: «وضع اسم مكان اسم» فغير شامل لجميع أفراد البدل، أي: لم يكن جامعًا له؛ لأن « البدل والمبدل منه إما اسمان معا، نحو: رأيتُ قومَك أكثرَهم، فأكثرهم بدل من قومك.

وإما فعلان معا، كما قوله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**﴾[5]». ف«يضاعف» بدل من «يلق» ولذلك جزم[6].

ومثله قول الراجز:

إن علي الله أن تبايعا ..... تؤخذ كرها أو تجيء طائعا

فأبدل «تؤخذ» من «تبايع»، فاشتركا في النصب[7]» .

وإما جملتان معا نحو قوله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ**﴾[8]». وجه الاستشهاد: وقوع جملة «أمدكم» الثانية بدل بعض من كل من «أمدكم» الأولى؛ لأنها أخص منها؛ لأن «ما تعلمون» يشمل الأنعام وغيرها[9]».

وإما أحدهما جملة والآخر غير جملة كقول الفرزدق: [الطويل]

إِلَى اللهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً

وبالشام أُخْرَى كَيفَ يَلْتَقِيَانِ[10]».

(1) ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للسمين الحلبي: (1/ 380). واللباب في علوم الكتاب، لابن عادل: (2/ 100).

(2) ينظر: ألفية ابن المعطي: (799).

(3) ينظر: معاني النحو، للسامرائي: (3/ 203).

(4) شرح كتاب سيبويه، للسيرافي، بهامش الكتاب: (1/ 75).

(5) سورة الفرقان الآية: (68ومن الآية 69)

(6) ينظر: إعراب القرآن، للنحاس: (3/ 117). و التبيان في إعراب القرآن، للعكبري: (2/ 991).

(7) ينظر: شرح الكافية الشافية، لابن مالك: (3/ 1287).

(8) ينظر: سورة الشعراء: الآية (132 ومن الآية 133).

(9) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام (3/ 372 – 373). والدر المصون، للسمين الحلبي: (8/ 539)، إعراب القرآن وبيانه، لمحي الدين درويش: (7/ 47).

(10) البيت من بحر الطويل، نسب في مراجعه إلى الفرزدق

أبدل «كيف يلتقيان» من «حاجة وأخرى» أي: إلى الله أشكو هاتين الحاجتين تعذر التقائهما[1].

وقولـه: (يخـرج منـه التأكيـد)، القصـد مـن البـدل الإيضـاح بعـد الإبهـام، ومـن فوائـده: البيـان والتأكيـد. أمـا الأول فواضـحٌ أنـك إذا قلـت: (رأيـت زيـدًا أخاكَ) بينـت أنـك تريـد بزيـد الأخ لا غـير، وأمـا التأكيـد فلأنه عـلى نيـة تكـرار العامـل، فكأنـه مـن جملتين؛ ولأنـه دل عـلى مـا دل عليـه الأول[2]. وعـلى التعريـف المذكـور الـذي اعـترض عليـه ابـن العلـج تغيـب فائـدة التأكيـد؛ لذلـك قـال: (يخـرج منـه التأكيـد).

وقولـه: (يخـرج منـه بـدل الغلـط)، وذلـك لأن البـدل مـن جملـة أنواعـه بـدل الغلـط. فـإذا قـال مـن غـير أن ينـوى بـالأول الطـرح، خـرج مـن جملـة الحـد، فـلا يصـير الحـد شـاملا، فـإن زعـم زاعـم أن الغلـط لا يقصـد إلى إدخالـه في الحـد. قلـت: تنويعهـم البـدل عـلى أربعـة أضرب مـن أدل دليـل عـلى أنـه مقصـود بالنوعيـة، فوجـب إدخالـه في الحـد. ومـن حـده بأنـه المقصـود بالنسـبة بعـد متبـوع للتوطئـة والتمهيـد، فـلا يـرد عليـه إلا خـروج بـدل الغلـط، فإنـه لم يذكـر المتبـوع قبلـه للتوطئـة والتمهيـد إذ وقـع غلطـا، فكأنـه توهـم أنـه لا يلزمـه لأجـل كونـه غلطـا. وقـد بينـا أنهـم اتفقـوا عـلى تنويعـه، فوجـب أن يكـون داخـلا في الحـد. وبينـا أنـه ليـس الغلـط فيـه وإنـما الغلـط في أمـر آخـر ليـس هـو المحـدود[3].

وقولـه: (يدخـل فيـه البـدل الـذي ليـس تابعـا)، فوضـع اسـم مـكان اسـم أو جعـل شيء مـكان شيء يصـدق عـلى لفـظ البـدل باعتبـاره لفظًـا معجميًـا أو منطقيًـا بغـض النظـر كونـه مصطلحًـا نحويًـا، ومـن شروط الحـدِّ أن يكـون مانعًـا مـن دخـول غـيره فيـه، لهـذا قـال: يدخـل فيـه البـدل الـذي ليـس تابعـا.

الاعتراض الثاني:

نـصُّ الاعـتراض: في بيـان مـا قيـل في حـدِّ البـدل، قـال ابـن العلـج: «وقيـل: هـو إعـلام السـامع بمجموعـي الاسـم عـلى جهـة البيـان، وهـو فاسـد، مـن أوجـه عـدة:

أحدهـا: أن الإعـلام ليـس هـو البـدل لا معنـى ولا لفظًـا، والثـاني: أن الإعـلامَ بالمجمـوع لا يكـونُ؛ لأنّـه لا بـدَّ مـن الاعتـماد، والثالـث: قولـه: (عـلى جهـة البيـان) يُخْـرَجُ منـه ألفـاظٌ[4].

تحرير الاعتراض:

الحـدُّ الـذي اعـترض عليـه ابـن العلـج قريـب مـن الحـدِّ الـذي ذكـره عـلي بـن سـلمان اليمنـي (ت: 602) في البـدل: حيـث قـال: «أمـا البـدل: فهـو إعـلام السـامع لمجموعـي الاسـم مـن غـير أن تنوي بـالأول الطـرح[5]. و حـدِّ ابـن عصفـور الـذي قـال فيـه: «البـدل: إعـلام السـامع بمجمـوع الاسـمين أو الفعلـين عـلى جهـة البيـان أو التأكيـد عـلى أن يُنـوى بـالأول منهـا الطـرح مـن جهـة المعنـى لا مـن جهـة اللفـظ»[6].

نقـل ابـن العلـج حـدَّ البـدل بأنـه إعـلام السـامع بمجموعـي الاسـم عـلى جهـة البيـان، وقـد وصفـه بأنـه

وليـس في ديوانـه، ينظـر: المقتضـب، للمـبرد: (2/ 329) وهمـع الهوامـع، للسـيوطي: (2/ 128)، وخزانـة الأدب، للبغـدادي: (5/ 208)

(1) ينظـر: أوضـح المسـالك إلى ألفيـة ابـن مالـك، لابـن هشـام: (3/ 372)، النحـو الـوافي، عبـاس حسـن: (3 / ٦٦٤). حاشـية الصفحـة.

(2) ينظـر: المفصـل في صنعـة الإعـراب، للزمخشري: (157). والإتقـان في علـوم القـرآن، للسـيوطي: (70/ 2). ومعـاني النحـو، لفاضـل السـامرائي: (3/ 203).

(3) ينظـر: الأمالي، لابـن الحاجـب: (2/ 789).

(4) البسـيط في النحـو، لابـن العلـج: (1/ 533-532).

(5) كشـف المشـكل في النحـو، لعـلي بـن سـلمان اليمنـي: (1/ 16).

(6) شرح جمـل الزجاجـي، لابـن عصفـور: (250).

فاسد معللا ذلك بعدة علل:

1. أن الإعلام ليس هو البدل، لا معنى ولا لفظًا. الإعلام بيان للبدل بمعناه المصدري، أي: هو الإبدال، والمطلوب بيان المعنى النحوي لكلمة (البدل).

2. أن الإعلام بالمجموع لا يكون؛ لأنه لا بدَّ من الاعتماد. فالبدل النحوي يعتمد على البدل وحده لا بمجموعه مع المبدل منه.

3. على جهة البيان (يخرج منه ألفاظ)؛ لأن البدل يأتي للبيان والتوكيد والتفخيم والتفصيل، وعلى هذا يخرج عنه الجميع إلا البيان.

مناقشة الاعتراض:

حدُّ البدل بأنه (إعلام السامع .....) الذي لم يرتضيه ابن العلج في البدل، ووصفه بالفاسد يرجع لعدة أسباب:

أولًا: **قوله**: (أن الإعلام ليس هو البدل، لا معنى ولا لفظًا). إن افتتاحه بقوله: (إعلام السامع) غير فني؛ لأن الإعلام، ليس بالبدل، لا عين ولا جنس؛ لأنه يجعل الحدَّ بيانا بمعناه المصدري بوصفه فعل يمارسه المتكلم، وهو أعلمته إعلاما، فلا يكون بدلا أبدا من حيث كونه إعلاما، وهو بمعنى: جعلت الرجل عالما، أو قصدت إلى جعله عالما، وليس ذلك بالبدل، إنما يصدق على الإبدال[1].

وقوله: (إن الإعلام بالمجموع لا يكون؛ لأنه لا بدَّ من الاعتماد). فمجموعي الاسمين، غير مستقيم. لأن مجموع الاسمين هو البدل والمبدل منه جميعا، فيكف يحد البدل بأمر يدخل معه المبدل في الحد[2].

فالبدل يعتمدُ عليه دون متبوعه، فهو المقصود والمستقل بالحكم دون المبدل منه، وفي هذا أخرج النعت والتوكيد وعطف البيان، فهذه الثلاثة خرجت من المقصود بالحكم؛ لأن هذه الثلاثة ليست مقصودة بذاتها يعني لم يسق الكلام من أجلها، وإنما هي مكملات للمتبوع المقصود بالحكم، إذا قيل: جاء زيد العاقل، أصل الكلام جاء زيد؛ لأن المقصود بالكلام هنا الإخبار بمجيء زيد، ثم لما وقع اشتباه في زيد جيء بالنعت، وهو العاقل، فهو متمم لزيد، كذلك جاء زيد نفسه، فنفسه متمم وليس مقصوداً بالحكم، ما سيق الكلام من أجل لفظ نفسه، وإنما جيء بنفسه توكيداً، والأصل هو جاء زيد، وجاء أبو عبد الله محمد، الأصل الإخبار بمجيء أبي عبد الله، ومحمد هذا عطف بيان، ليس مقصوداً لذاته بالحكم، وإنما يعتبر مكملاً للمقصود، إذاً النعت وعطف البيان والتوكيد هذه ليست مقصودة بالذات، وإنما مقصودة للتتميم فقط، يعني هي متممات للمقصود، قصدها قصد تكميلي، لا قصد تأسيسي في الكلام[3].

وقوله: (على جهة البيان) يخرج منه ألفاظ. ذكر النحاة للبدل جملة من الفوائد منها[4]:

أولا: الإيضاح والتبيين، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَٰلِكُمْ بَلَاءٌ مِنْ رَبِّكُمْ عَظِيمٌ**﴾[5]، فقوله: چ پ پ مبهم يحتمل أموراً كثيرة فأوضحه البدل چ ﭐ ﭐ چ.

(1) ينظر: أمالي ابن الحاجب: (2/ 788).

(2) ينظر: أمالي ابن الحاجب: (2/ 788).

(3) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 362 – 363). شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي: (261).

(4) ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام: (3/ 372)، النحو الوافي، عباس حسن: (٣/ ٦٦٤). حاشية الصفحة. ومعاني النحو، للسامرائي: (3/ 204–206).

(5) سورة البقرة من الآية: (49).

ثانيًا: وقد يأتي للتفصيل، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ فِي الضَّلَالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمَٰنُ مَدًّا حَتَّىٰ إِذَا رَأَوْا مَا يُوعَدُونَ إِمَّا الْعَذَابَ وَإِمَّا السَّاعَةَ فَسَيَعْلَمُونَ مَنْ هُوَ شَرٌّ مَكَانًا وَأَضْعَفُ جُنْدًا﴾[1] ، ففصل (ما يوعدون).

ثالثًا: وقد يكون للتفخيم وذلك كقوله تعالى: ﴿وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ الْأَمْرَ أَنَّ دَابِرَ هَٰؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ مُصْبِحِينَ﴾[2]، فإنه أبهم الأمر أولا، ثم أوضحه وللإيضاح بعد الإبهام وقع في النفس ليس كما إذا جعل الكلام سردا واحدا.

رابعًا: وقد يفيد البدل التوكيد، وذلك إذا دل على الإحاطة والشمول. نحو: (جاءوا كبارهم وصغارهم). وعلى التعريف المذكور تغيب فوائد البدل إلا البيان منها، لهذا قال ابن العلج:(على جهة البيان) يخرج منها ألفاظٌ.

المختار في حدِّ البدل عند ابن العلج:

حدَّ ابن العلج البدلَ: بأنه: التابع الذي يعتمدُ عليه دون متبوعه من غير ضرورة حرفٍ» [3].

المطلب الرابع : عطف النسق

الاعتراض الأول:

نصُّ الاعتراض: في بيان ما قيل في حدِّ عطفِ النَّسقِ: قال ابن العلج: « وقيل: هو تابعٌ يُعتمدُ عليه مع متبوعه. وفيه نظر؛ لأن العطف ب(بل) و(لكن) و (أو) و(أما) يخرج من ذلك؛ لأنه لا يعتمد فيها على المجموع، وإخراجها من حروف العطف لا يكون، وإن اتّجه في (بل)، يجعلها حرف غلطٍ، فلا يمكن في غيرها»[4].

تحرير الاعتراض:

الحدُّ الذي اعترض عليه ابن العلج ووصفه بأن فيه نظرًا قريبٌ من الحدِّ الذي ذكره ابن الحاجب في الكافية حيثُ قال: « العطفُ تابعٌ مقصودٌ بالنّسبة مع متبوعه، يتوسّط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة»[5].

وصف ابن العلج هذا الحدَّ الذي اعترض عليه وقال: فيه نظر، معللا هذا الوصف أن العطف ب(بل) و (لكن) و (أو) و(أما) يخرج من ذلك، أي: أن هذه الحروف لا تشرك التابع مع المتبوع بنفس الحكم.

واعترض الرضي على حدِّ ابن الحاجب بمثل ما اعترض عليه ابن العلج حيث قال: ويخرج بقوله: مع متبوعه، العطف بـ(لا، ولكن، وأم، وإما، وأو)؛ لأن المقصود بالنسبة معها: أحد الأمرين: من المعطوف والمعطوف عليه[6].

مناقشة الاعتراض:

ذهب النحاة إلى أن ليس كل حروف العطف يشترك التابع مع متبوعه في الحكم، فبعضها تُشرك تابعها ومتبوعها في الحكم، والبعض الآخر لا تُشرك التابع مع المتبوع في الحكم[7]. ، فعلى هذا يمكن أن نقسم حروف عطف النسق إلى ثلاثة أقسام:

---

(1) سورة مريم من الآية: (75).

(2) سورة الحجر الآية: (66).

(3) البسيط في النحو، لابن العلج: (459/ 1). فقوله: (من غير ضرورة حرفٍ) أخرج عطف النسق؛ لأنه مقصود بذاته، مقصود بالحكم، جاء زيد وعمرو، فعمرو مقصود بالحكم، لكن بواسطة حرف العطف. ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك (3/ 362 -363). شرح كتاب الحدود في النحو، الفاكهي: (261).

(4) البسيط في النحو، لابن العلج: (200/ 2).

(5) الكافية، لابن الحاجب: (30).

(6) ينظر: شرح الكافية، للرضي: (332/ 2).

(7) ينظر: شرح الكافية الشّافية، لابن مالك: (1202/ 3). وشرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (370). وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: (3/ 225).

القسم الأول: ما يشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظًا وحكمًا مطلقًا، وهي: (الواو، والفاء، وثم، وحتى)، ومثال ذلك: أكل محمدٌ وخالدٌ الطعامَ[1].

نلحظ أن الواو في المثال السابق عطفت محمد على خالد، وأشركتهما في الحكم واللفظ، بمعنى أن الاثنين اشتركا في الأكل والإعراب، وكذلك باقي حروف هذا القسم.

وأما القسم الثاني: وهو اثنان (أو، أم) يشركان في اللفظ كما يشركان في المعنى ولكن مقيدا بقيد فشرطهما ألا يقتضيا إضرابًا.

قالوا في بيان هذا التشريك المعنوي: «إن القائل: أمحمد في الدار أم محمود يعرف أن الذي في الدار هو أحد المذكورين، ولكنه لا يعلم -على وجه التعيين- من هو. فالذي بعد «أم» مساو للذي قبلها في صلاحه لثبوت الاستقرار في الدار وانتفائه. وحصول المساواة إنما هو بواسطة «أم» فقد أشركتهما في المعنى كما أشركتهما في اللفظ. وكذلك: «أو» تشرك ما بعدها لما قبلها فيما جاءت لأجله من شك، أو تخيير، أو غيرهما. فان اقتضيا إضرابا كانا مفيدين للشريك في اللفظ لا في المعنى [2].

أما القسم الثالث: ما تشرك المعطوف مع المعطوف عليه لفظًا فقط، وهذه الحروف هي: (لكن، بل، لا، وإما). ومثال ذلك: أكلت رزًا لا خبزًا[3].

نلحظ في المثال السابق أن الرغبة ثابتةٌ لأحدهما، ومنفيةٌ عن الآخر، وهذا ينطبق على باقي حروف هذا القسم.

والذي يبدو أن ما ذهب إليه ابن العلج في اعتراضه على حدِّ عطف النسق: بأنه (يعتمد عليه مع متبوعه) صحيحٌ؛ وذلك لأنه لم يكن جامعًا لجميع أفراد المحدود، ومن شروط التعريف الصحيح أن يكون جامعا مانعا، لأن ليس كلُّ حروف العطف تُشرك التّابع مع المتبوع في الحكم كما بيناها، فمنها لا تشرك في الحكم، لهذا وصفه ابن العلج بأنَّ فيهِ نظرًا.

الاعتراض الثاني:

نصُّ الاعتراض: في بيان ما قيل في حدِّ النعت، قال ابن العلج: « وقيل: هو حمل اسم أو فعل أو جملة أو ما في تأويل ذلك، على اسم أو فعل او جملة أو ما في تأويل ذلك بواسطة أحد الحروف، وفيه نظرٌ، فإن الحملَ فعلُ العاطف لا التابع نفسه[4].

تحرير الاعتراض:

والحدُّ الذي اعترض عليه ابن العلج - حمل اسم على اسم- إلخ قريب من الحد الذي نص عليه ابن عصفور في عطف النسق حيث قال: العطف»: هو حملُ اسمٍ على اسمٍ، أو فعلٍ على فعلٍ، أو جملةٍ على جملةٍ[5].

نقل ابن العلج عن بعض النحويين قوله في حدِّ عطف النسق بأنه: هو حمل اسم أو فعل أو جملة..... إلخ، وقد وصف ابن العلج هذا الحد بأن فيه نظرًا، معللا هذا الوصف بعلة، وهي أن الحمل هو فعل العاطف لا التابع نفسه، أي: الحمل الفعل الذي يحدثه حرف العطف في التابع، فلا يصح أن يطلق على التابع.

(1) ينظر: المقدمة الجزولية في النحو، للجزولي: (70).
(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، لابن وقاد:(2/ 154).
(3) ينظر: شرح المقدمة المحسبة، لطاهر بن بابشاذ: (2/ 429).
(4) البسيط في النحو، لابن العلج: (2/ 201).
(5) ينظر: شرح الجمل، لابن عصفور: (1/ 174).

مناقشة الاعتراض:

حدُّ عطفِ النّسقِ بأنه: حمل اسم أو فعل أو جملة أو ما في تأويل ذلك... إلخ غير مرضي عند ابن العلج؛ لأن الحمل في تفسيره الفعل الذي يحدثه حرف النسق في التابع، ولا يمكن جعله حدًا للتابع نفسه، فيصلح عند هذا أن نقولَ عن العطف: تابعٌ، ولا نقول في تعريفه: حملٌ.

أما ابن خروف (ت: 609هـ) فذهب إلى أن العطف يُراد به الحمل، حيث قال: إن العطف يُقصد به الحمل والردُّ، يُقال: عطف الفارس على قرنه، إذا حَمَل عليه[1].

وفسر المتأخرون منهم إبراهيم بركات أن معنى الحمل الذي ورد في باب العطف إنما يُراد به التبعية[2].

والذي يبدو أن مصطلحَ (الحملِ) الذي أطلقه بعض النحويين في تعريف حدِّ العطف محلُّ اجتهادٍ عند النحاة، فنرى ابن العلج يفسره بأنه فعل العاطف، لا العاطف نفسه، لهذا اعترض عليه وقال: فيه نظرٌ، ونرى ابن خروف قال: إنَّ معنى العطف الحملُ، أما إبراهيم بركات ذهب إلى أن الحملَ يقصد به التبعية.

المختار في حدِّ عطف النسق عند ابن العلج:

المختار عند ابن العلج في حدِّ عطفِ النّسقِ بأنه: «تابع بتوسط حرف من الحروف العاطفة، ليس تماما لمتبوعه»[3].

ومما هو مرضي أيضًا عند ابن العلج قول بعض النحويين: هو تابع بتوسط حرف من حروف العاطفة، فيكون قد رسمه رسمًا لفظيًا صالحًا، ولا يرد عليه عطف النعت والتوكيد؛ فإن الإتباع مستقرٌ فيها دونه، فلا يكون التبع بالواسطة، ولا سيما على من يجعلُها زائدة فيهما[4].

ولا غرابة أن نجد بعض النحاة اعترض على قوله: (إنه قول صالح)؛ لأن الاحتجاج بأن عطف النعت والتوكيد لا يردُ على من رسمه رسما لفظيًا، وقول المصنف – ابن العلج- فيه: إنه قول صالح، قولٌ فيه نظر، ووجه الاعتراض لهذا أن العطف إتباعٌ بواسطة حرف العطف، وهو لفظي، والقول بالعامل اللفظي مقدمٌ على القول بالعامل المعنوي، ومن ثم لا ينبغي إعرابها مع وجود العاطف على أنها صفات، بل تكون معطوفة عطف نسقٍ، وهذا من جهة، ومن جهة أخرى أن الإتباع مستقر في النعت والتوكيد دون العاطف، وهي مسألة ليس فيها خلاف، لكن مع العاطف تغيرت جهة الإتباع بوجود ما هو لفظي، فتقدم على ما هو معنوي، فكان أحقَّ بالإتباع[5].

وكذلك استبعد الرضي أن يكون التوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة» من حدِّ عطف النسق؛ إذ قال معقبا على حد ابن الحاجب: فقوله (يتوسط بينه) إلى آخره ليس من تمام الحدِّ ، بل شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حدِّه[6].

(1) ينظر: شرح جمل الزجاجي، لابن خروف: (319).
(2) ينظر: النحو العربي، لإبراهيم بركات: (5/ 187).
(3) البسيط في النحو، لابن العلج: (2/ 199).
(4) البسيط في النحو، لابن العلج: (201/ 2).
(5) ينظر: في عطف النعوت والتوكيد: الجمل، للزجاجي: (22-15). ونتائج الفكر، للسهيلي: (238). والبسيط في شرح الجمل، لابن أبي الربيع: (318/ 1، -383 385).
(6) ينظر: شرح الرضي على الكافية: (2/ 332).

الخاتمة

بعد تمام البحث والغوص في أعماق الحدود النحوية، والاعتراض عليها عند ابن العلج النّحوي في كتابه البسيط، أود أن ألخص أبرز النتائج التي توصل إليه البحث:

أولًا: اهتم ابن العلج بالحدود النحوية اهتمامًا ظاهرًا، فقد أخذت الحدود النحوية جزءًا ليس بقليل من مادة كتابه البسيط من حيث إيراد الحدود، أو الاعتراض عليها أو نحو ذلك.

ثانيًا: من منهج ابن العلج في الحدود أنه يُعرف، وينقل ويختار، ويشرح القيود، ويعترض عمَّا لا يراه صالحًا للحدِّ.

ثالثًا: في تعامله مع المصطلحات النحوية يبدأ بالتعريف، والحد الذي يراه مناسبًا، ويرى أنه خالٍ من الاعتراض، ثم ينتقل بعد ذلك إلى ذكر الحدود النحوية التي قيلت في المصطلح، ويعترض عليها ويبين علة الاعتراض تفصيليًا.

رابعًا: نقل كثيرًا من الحدود النحوية عمّن سبقه أو عمّن عاصره، لكن دون التصريح بقائلها، ودون نسبة، ولعل الجزولي وابن الحاجب، وابن ابي الربيع، وابن عصفور أبرز من نقل عنهم في جانب الحدود النحوية.

خامسًا: يظهر في تعامله مع الحدود النحوية تأثره بالمنهج المنطقي، وفكرة البحث عن الحدِّ « الجامع المانع» ، ولعل هذه السّمة هي التي كانت غالبة في عصره.

سادسًا: تبرز في منهجه صلابة الاجتهاد، وسعة الاطلاع، والقدرة على الاعتراض، وإيراد الحجج والعلل التي تنصر الوجهة التي ينحو نحوها والرأي الذي يختاره.

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

1. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد الدمياطيّ، (ت: 1117هـ)، تح: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، ط3، 2006م – 1427ه.
2. الإتقان في علوم القرآن: جلال الدين السيوطي ، (ت 911هـ)، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتب د. ط، 1393هـ– 1974م.
3. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي (ت: 745 هـ)، تح : رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ – 1998م.
4. الأشباه والنظائر، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ – 1990م.
5. الأصول دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة، تمام حسان، الناشر: عالم الكتب، 2006م.
6. إعراب القرآن وبيانه، محيي الدين بن أحمد مصطفى درويش (ت : 1403هـ)، الناشر : دار ابن كثير – دمشق – بيروت، ط4 ، 1415 هـ.
7. إعراب القرآن، أبو جعفر النحاس، (ت 338ه)، تح: د. زهير غازي زاهد، الناشر عالم الكتب، بيروت ، سنة النشر 1409هـ– 1988م.
8. أمالي ابن الحاجب، عثمان بن عمرو بن أبي بكر ابن الحاجب، (ت: 646هـ)، تح: فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار، الأردن، 1409هـ– 1989م.

9. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري، (ت 761هـ)، تح: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الجيل- بيروت، ط5، 1979م.
10. الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزَّجَّاجي (ت: 337 هـ)، تح: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس - بيروت، ط5، 1406 هـ-1986م.
11. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت: 794هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان/ بيروت، الطبعة: 1421هـ - 2000م.
12. البحر المحيط في التفسير: أبو حيان الأندلسي، (ت 745هـ)، تح: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1420ه..
13. البسيط في النحو، عبد الله ضياء الدين محمد بن علي ابن العلج الإشبيلي، من نحوي القرن السابع، تح: صالح بن حسين العابد، الناشر: الرياض، الجزء1، ط2، 1441هـ.
14. البسيط في النحو، عبد الله ضياء الدين محمد بن علي ابن العلج الإشبيلي، من نحوي القرن السابع، تح: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، الناشر: الرياض، الجزء1، ط2، 1441هـ.
15. البسيط في شرح الجمل، ابن أبي الربيع السبتي، (ت: 688هـ)، تح: عياد بن عيد الشبيتي، ط1، الناشر: دار الغرب الإسلامي، 1407هـ-1987م.
16. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (ت: 1205هـ)، تح: مجموعة من تح ين، الناشر: دار الهداية.
17. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت 616هـ)، تح: علي محمد البجاوي، الناشر : عيسى البابي الحلبي وشركاه).
18. التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت: 816هـ)، تح: جماعة من العلماء ، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط1، 1403هـ -1983م.
19. تهذيب فن المنطق شرح متن ايساغوجي، أثير الدين المفضل بن عمر الابهري، (ت: 663هـ)، الدكتور: محمد صبحي العايدي، ط1، 2006م.
20. التوقيف على مهمات التعاريف: زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري ، (ت 1031هـ)، تح: عبد الخالق ثروت، عالم الكتب القاهرة- مصر، ط1، 1410هـ- 1990م.
21. جمع الجوامع في أصول الفقه، تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي، (ت: 771هـ)، تح: عبد المنعم خليل إبراهيم، الناشر: دار الكتب العلمية- لبنان، ط2، 1424هـ-2002م.
22. الجمل في النحو، أبو القاسم الزجاجي، تح: علي توفيق الحمد، ط1، الناشر، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1405هـ- 1985م.
23. الحدود الأنيقة والتعريفات الدقيقة، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، زين الدين أبو يحيى السنيكي (ت: 926هـ)، تح: د. مازن المبارك، الناشر: دار الفكر المعاصر - بيروت، ط1، 1411.
24. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد

القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م.
25. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت 392هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتب ط4، 1991م.
26. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: السمين الحلبي، (ت 756هـ)، تح : الدكتور أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، د.ط.د.س.
27. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)، تح: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر : دار التراث - القاهرة، ط20 1400 هـ - 1980 م.
28. شرح ألفية ابن المعطي، علي موسى الشوملي، الناشر: مكتبة الخرنجي، ط1، 1405هـ، 1985م.
29. شرح البناني على نظم السلم المنورق (المرونق)، أبو زيد الأخضري، تح: سعيد المندوه، الناشر: ميراث النبوة للنشر والتوزيع، ط1، 2020م.
30. شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ الأزهري، ويعرف بالوقاد (ت: 905هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م.
31. شرح الشافية (شرح شافية ابن الحاجب): الشيخ رضي الدين الإستراباذي، (ت 686هـ)، تح: محمد نور الحسن وأخرون، دار الكتب العلمية بيروت لبنان، د. ط، 1402هـ- 1982م.
32. شرح الكافية الشافية، جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، ط1، 1402 هـ - 1982م.
33. شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، ابن هشام الأنصاري، تح: دزهادي نهر، الناشر: دار اليازوري العلمية، عمان، 2007م.
34. شرح المقدمة الجزولية، علي بن محمد، الأُبذي، (ت: 680هـ)، تح: محمد بن جمل الزاهري، الناشر: جامعة ام القرى، 1424هـ- 2003م.
35. شرح المقدمة المحسبة، طاهر بن أحمد بن بابشاذ (ت: 469 هـ)، تح: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، ط1، 1977 م.
36. شرح جمل الزجاجي، أبو الحسن، ابن عصفور، (ت: 669هـ)، تح: أميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1419هـ-1998م.
37. شرح جمل الزجاجي، علي بن محمد بن خروف، أبو الحسن الأشبيلي، (ت:609هـ)، تح: سلوى محمد عمر عرب، الناشر: جامعة أم القرى، 1418هـ.
38. شرح كتاب الحدود فيَ النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت: 972 هـ)، تح : دمحمد طيب الإبراهيم، الناشر: دار النفائس، ط2، 1437 هـ - 2007 م.
39. شرح كتاب سيبويه، الحسن بن عبد الله السيرافي، (ت: 368هـ)، تح: أحمد حسن مهدلي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط1، 1429هـ-2008م.
40. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي، (ت:

393هـ)، تح : أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، ط1407،4 هـ – 1987 م.
41. علم المنطق المفاهيم والمصطلحات، محمد حسن مهدي، بخيت ، الناشر: علم الكتب الحديث، أربد- الأردن، 2013م.
42. العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي، (ت 170هـ)، تح مهدي المخزومي، والدكتور أبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال د. ط- د. س.
43. الفروق اللغوية، أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكري (ت: 395هـ)، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
44. القاموس المحيط، الفيروزآبادى (ت 817هـ)، تح : مكتب تح التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، ط 8، 1426 هـ – 2005 م.
45. الكافية في الجدل، عبد الملك الجويني، أمام الحرمين، تح: فوقية حسين محمود ، الناشر: مكتبة الكليات الأزهرية.
46. الكافية في علم النحو، ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان بن عمر بن أبي بكر المصري الإسنوي المالكي (ت: 646 هـ)، تح: الدكتور صالح عبد العظيم الشاعر، الناشر: مكتبة الآداب – القاهرة، ط1، 2010 م.
47. الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولادة أبو البشر الملقب بسيبويه (ت 180هـ)، تح عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، 1408هـ- 1988م.
48. الكشف عن صاحب البسيط في النحو، حسن موسى الشاعر، الناشر: الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة، 1408هـ/ 1988م.
49. الكليات، أيوب بن موسى الحسيني القريمي الكفوي، (ت: 1094هـ)، تح : عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط2، 1419هـ- 1998م.
50. لسان العرب، ابن منظور، (ت: 711هـ)، الناشر: دار صادر – بيروت، ط3، – 1414 هـ.
51. المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت: 381هـ)، تح : سبيع حمزة حاكيمي، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، عام النشر: 1981 م.
52. المبين في شرح ألفاظ الحكماء والمتكلمين، سعد الدين الآمدي، (ت: 631هـ)، تح : حسن محمود الشافعي، الناشر: مكتبة وهبة، القاهرة، 2009م.
53. المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين بن عقيل، تح : د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق، 1405هـ.
54. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري (ت: 616هـ)، تح : محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت، ط1، 1412هـ- 1992م.
55. مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت: 616هـ)، تح : محمد خير الحلواني، الناشر: دار الشرق العربي – بيروت، ط1، 1412هـ 1992م.
56. معاني النحو، د. فاضل صالح السامرائي،

الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - الأردن، ط1، 1420 هـ - 2000 م.
57. معيار العلم في فن المنطق، أبو حامد الغزالي الطوسي (ت: 505هـ)، الدكتور سليمان دنيا، الناشر: دار المعارف، مصر، عام النشر: 1961م.
58. المفصل في صنعة الإعراب، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت: 538هـ)، تح : د. علي بو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، ط1، 1993.
59. مقاييس اللغة: أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، (ت 395هـ)، تح : عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، د.ط، 1399هـ- 1979م.
60. المقتضب، أبو العباس المعروف بالمبرد، (ت 285هـ)، تح: محمد عبد الخالق عظيمة، دار عالم الكتب- بيروت.
61. المقدمة الجزولية في النحو، عيسى بن عبد العزيز بن يَلَلْبَخْت أبو موسى، الجزولي (ت: 607هـ)، تح : د. شعبان عبد الوهاب محمد، راجعه: د حامد أحمد نيل، الناشر: أم القرى.
62. مقدمة في علم المنطق، نايف بن نهار، الناشر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، ط2، 2016م.
63. المقرب ، علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور (ت: 669هـ)، تح : أحمد عبد الستار الجواري، ط1، 1392هـ-1972م.
64. الملخص في ضبط قوانين العربية، عبد الله بن أبي جعفر أحمد بن أبي ربيع، (ت:688هـ)، تح: الدكتور علي بن سلطان الحكمي، الناشر: مكتبة المدينة المنورة، ط1، 1405هـ-1985م.
65. منطق أرسطو، تح : عبد الرحمن البدوي، الناشر: دار القلم، بيروت- لبنان، ط1، 1980م.
66. المنطق التطبيقي، العربي اللوه، الناشر: مطبعة الخليج العربي تطوان، ط3، 2008.
67. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت: 581هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت، ط1: 1412 - 1992 م.
68. النحو العربي، إبراهيم إبراهيم بركات، الناشر: دار النشر للجامعات- مصر، ط1، 2007م.
69. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، (ت 911هـ)، تح : عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.